KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية

The effect of some monetary policy variables on the Iraq Stock Exchange Index

ا.د. بتول مطر عبادي
الباحث محمد سعد جودة
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد
Prof. Dr. Batoul Matar Abadi
Researcher Mohammed Saad Joudeh
University of Al-Qadisiyah / College of Administration and Economics

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.177(B).20340

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر بعض متغيرات السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقد ومعدل التضخم في المؤشر العام لسوق الأوراق المالية العراقية للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٢) من خلال دراسة واقع السياسة النقدية العراقية استنادا إلى بيانات البنك المركزي حول متغيرات السياسة النقدية وسوق الأوراق المالية العراقي من خلال تحليل خمسة مؤشرات المؤشر الإجمالي لأسعار الأسهم. ومؤشر حجم التداول والقيمة السوقية ومعدل دوران الاسهم وعدد الشركات، واستخدمت الأساليب القياسية لتحديد مدى تأثير السياسة النقدية في مؤشر سوق الاوراق المالية خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢). توضح فرضية الدراسة أن السياسة النقدية لها تأثير في مؤشرات سوق الاوراق المالية العراقية وأن هذا التأثير يختلف باختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة للأثر الذي تتركه وراءها يختلف باختلاف نوع السياسة. ثانيا، تنفيذ السياسات التوسعية سيحفز الاقتصاد وينعكس إيجابا على مؤشرات السوق. والتي يمكن أن تؤثر على كافة جوانب الاقتصاد، حيث أن التأثير يعتمد على كمية السيولة. ويؤثر الطلب المحلي والإجمالي على أرباح الشركات وبالتالي في مؤشر سوق الاوراق المالية العراقية توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات هناك علاقة مباشرة لمتغيرات السياسة النقدية مع سوق الأوراق المالية العراقي. خلال مدة الدراسة). وكان لمؤشرات السياسة النقدية تأثير كبير على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية العراقي خلال فترة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أهمها تعزيز النمو الاقتصادي العراقي، تطوير سوق الأوراق المالية العراقي، إدخال التقنيات الحديثة إلى السوق المالي العراقي، وضع خطط لجذب المستثمرين في الأسواق المالية العراقية وزيادة الوعي الثقافي لدى المستثمرين.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، سوق الاوراق المالية

Abstract:

This study aims to show the impact of some monetary policy variables represented by money supply and inflation rate on the general index of the Iraqi stock market for the period (2004-2022) by studying the reality of Iraqi monetary policy based on the Central Bank data on monetary policy variables and the Iraqi stock market by analyzing five indicators of the total index of stock prices. The trading volume index, market value, stock turnover rate and the number of companies, and standard methods were used to determine the extent of the impact of monetary policy on the stock market index during the study period (2004 - 2022). The hypothesis of the study shows that monetary policy has an impact on the indicators of the Iraqi stock market and that this impact varies according to the level of economic and social development. As for the impact it leaves behind, it varies according to the type of policy. Second, the implementation of expansionary policies will stimulate the economy and reflect positively on market indicators. Which can affect all aspects of the economy، The effect depends on the amount of liquidity. Domestic and aggregate demand affects corporate profits and thus in the Iraqi stock market index, the study reached a set of conclusions There is a direct relationship of monetary policy variables with the Iraqi stock market. During the study period). The monetary policy indicators had a significant impact on the performance indicators of the

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

Iraqi stock market during the study period. The study also came up with a set of recommendations, the most important of which are promoting Iraqi economic growth, developing the Iraqi securities market, introducing modern technologies to the Iraqi financial market, developing plans to attract investors in the Iraqi financial markets and increasing the cultural awareness of investors.

Keywords: Monetary Policy, Stock Market

المقدمة

تعتبر السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الهامة التي تلعب دورا أساسيا في تعزيز التنمية الاقتصادية والتأثير على الأنشطة الاقتصادية في القطاع المصرفي نظرا لما تمتلكه من أدوات وعناصر و القدرة على إدارة هذه العناصر وتقديرات الموارد الممكنة للحصول على هذه الدخول ولضمان الاستقرار الاقتصادي. حيث تعتبر السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الضرورية، فبدون السياسة النقدية لا تكتمل عملية خلق التوازن والاستقرار الاقتصادي في بلد ما لأنها سياسة اتفاق لها القدرة على السيطرة على أهم وأخطر الأمور السياسة الاقتصادية. كما تجدر الإشارة إلى أن السياسة النقدية هي سياسة مهمة وفعالة، ولكن هذا لا يعني أنها قادرة تماماً على إحداث التغيير بمفردها لأنها جزء من سياسات اقتصادية أخرى. كما يتأثر سوق الأوراق المالية كغيرها من الأسواق بعوامل وأحداث مختلفة، وبناء على ذلك تهدف الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية والمالية في تعزيز التجارة في الأسواق المالية والانتعاش الاقتصادي نتيجة لارتفاع عوائد الاسهم . وفي حالة تنفيذ متغيرات السياسة النقدية أو المالية المناسبة في الوقت المناسب سيؤدي الى التعافي الاقتصادي نتيجة لارتفاع العائدات على الأسهم والخدمات المختلفة، وغالباً ما تتأثر هذه العائدات بمزيج من السياسة النقدية والمالية. كما تعتبر عوائد أسهم الشركات عنصرا هاما في السياسة الاقتصادية، لذا تهدف الدراسة إلى مناقشة المتغيرات النقدية التي تؤثر في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ، وتحديد هذه المتغيرات سيمكن السلطة النقدية من التركيز عليها وإدارتها. وهذا يحسن أدائهم. كما أثبتت العديد من الدراسات أن السياسة النقدية التي تتبعها دول العالم تلعب دوراً مهماً جداً في التأثير على المؤشرات العامة لاتجاهات الأسهم والعائدات السوقية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

التي تحققها تغير الأسعار السوقية للأسهم في السوق. يمكن أن تهدف السياسة النقدية إلى تحسين مستويات أداء الأسواق المالية والاقتصاد الوطني ككل.

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث من خلال الاثر الذي تؤديه بعض متغيرات السياسة النقدية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية من خلال تحديد وقياس شكل العلاقة التي تربط متغيرات السياسة النقدية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية باستعمال النماذج الاحصائية و القياسية الذي يعتمدها البحث.

مشكلة البحث

١- هل يوجد اثر معنوي للسياسة النقدية (عرض النقد، معدل التضخم، ،) في مؤشر السوق؟ والتي تتفرع منها الاسئلة

أ- هل يوجد اثر معنوي لعرض النقد في مؤشر السوق؟

ب- هل يوجد اثر معنوي معدل التضخم في مؤشر السوق؟

فرضية البحث

تنطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها يوجد اثر معنوي لمتغيرات السياسة النقدية في العراق المتمثلة في عرض النقد و معدل التضخم في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية المتمثلة في المؤشر العام لأسعار الاسهم ، مؤشر حجم التداول ، مؤشر القيمة السوقية ، مؤشر معدل الدوران ومؤشر عدد الشركات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وتنقسم هذه الفرضية الى فرضيات فرعية كألاتي :

١ - يوجد اثر معنوي لمتغيرات للسياسة النقدية في مؤشر السوق.

أ- يوجد اثر معنوي لعرض النقد في مؤشر السوق.

ب- يوجد اثر معنوي لمعدل التضخم في مؤشر السوق؟

اهداف البحث

١-تحليل تأثير السياسة النقدية في مؤشر السوق ودراسة العوامل المتداخلة التي تؤثر في هذه العلاقة .

٢- تحليل المتغيرات النقدية (عرض النقد، معدل التضخم) خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢) للتعرف على واقع السياسة النقدية في العراق بعد حرب ٢٠٠٣ والتغير السياسي الذي حدث.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣- تسليط الضوء على مؤشرات السياسة المالية والنقدية من خلال دراسة بعض المتغيرات فيها ومعرفة نوع واتجاه السياسة المالية و النقدية في العراق.

٤- بيان اثر متغيرات السياسة النقدية و ابعادها في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية

منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث وإثبات الفرضية أعتمد الباحث استخدام الأسلوب التحليلي والقياسي لبيان اثر بعض متغيرات السياسة النقدية في مؤشر السوق في العراق ، وذلك من خلال تتبع تطور متغيرات السياسة النقدية في العراق وتحليلها وذلك لمعرفة حجم التأثير الذي يتركه كل متغير من متغيرات السياسة النقدية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الاولى عن الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية و متغيراتها والاسواق المالية ومؤشراتها اما المبحث الثاني فقد تضمن تحليل بعض متغيرات السياسة النقدية و تحليل مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية وعلاقته بتطور متغيرات السياسة النقدية خلال مدة الدراسة اما المبحث الثالث فقد خصص لأغراض التحليل الكمي و القياسي لبيان العلاقة بين بعض متغيرات السياسة النقدية ومؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية و الاسواق المالية

اولا: مفهوم السياسة النقدية و متغيراتها

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية المهمة لاستخدامها في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم والبطالة والإنتاج وغيرها من المتغيرات الاقتصادية. وكلما كانت السلطات النقدية درجة عالية من الاستقلالية، ساعد في ضمان سلامة وفعالية السياسة النقدية. يمكن استخدام السياسة النقدية لإدارة الأموال والائتمان لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار و الاهداف اقتصادية أخرى (Labonte, Marc., 2013, p 3) وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية باستخدام الأدوات النقدية عرض النقود وأسعار الفائدة وأدوات الائتمان وأسعار الصرف، بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.(كنعان،٢٠١٢ ، ٤٥٢). كما عرفت بأنها أداة تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في كمية الأموال وبالتالي التأثير على أسعار الفائدة. (Case& etal, ٢٠١٢:١٠٣).

ثانياً: متغيرات السياسة النقدية

١- عرض النقد:

يعد عرض النقود أحد العوامل الأساسية للسياسة النقدية التي تلعب دورا أساسيا في التأثير على المتغيرات الاقتصادية. والطريقة التي تتعامل بها الدولة مع عرض النقود تحدد نمط السياسة النقدية، سواء كانت التوسع أو الانكماش، ولذلك فإن لهذا المتغير تأثيراً مباشراً على أداء البنوك التجارية. لأنه عندما تكون دولة ما قادرة على الحفاظ على المعروض النقدي عند مستوى يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (احمد، ٢٠١٣، ١٥٦). يعبر عرض النقود عن عدد الوحدات النقدية التي يملكها الافراد في رصيدهم البنكي أو في التداول، وبالتالي فهو يمثل رصيدا "نقدا" وليس تدفقا نقديا، والرصيد النقدي يعني مقدار المال الذي هو في حوزة الأفراد ويتم قياسها في لحظة زمنية محددة.(الغالبي ، الاعرجي ،٢٠١٦ ،ص٦٨) ويعرف أيضاً بالعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية في البنوك التجارية، وتختلف نسبة كل من هذين المكونين من المعروض النقدي حسب طبيعة مرحلة التنمية الاقتصادية التي يمر بها البلد (السيد علي واخرون، ٢٠٠٤ ص١٤٥)،

العوامل المؤثرة في عرض النقد :

هناك العديد من العوامل المؤثرة في عرض النقد واهمها ما يلي:

أ- نسبة الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها البنوك لتغطية الودائع العامة ومقابلة السحوبات النقدية بما يضمن تامين السيولة للجهاز المصرفي.

ب- ميول الناس وعاداتهم في التعامل مع المال، مثل نسبة الأموال التي يريدون الاحتفاظ بها للتداول العادي أو إيداع الأموال.

ج-السياسات المالية والنقدية، حيث تستطيع الدولة التأثير على عرض النقود من خلال هذه السياسات. ففي حالة انخفاض قيمة النقود مثلا تقوم السلطة النقدية باستخدام السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر الخصم أو الدخول إلى السوق المفتوحة (الحرة) على شكل

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بائع للسندات الحكومية. أما إذا أرادت الدولة زيادة عرض النقود وباستخدام السياسة المالية فإنها تعمل على تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو كليهما، أو تلجأ إلى الاقتراض من الهيئات العامة في الدولة بما يسمى بالدين العام .(الأفندي، ٢٠٢٠، ص٨٣)

د - مقدار النقد المتاح للتداول أو احتياطي. النقد في الجهاز المصرفي، ويشمل مقدار العملة التي تصدرها السلطات النقدية المركزية أو الحكومات، حيث تسمح سياسة البنك المركزي بتوفير نسب الائتمان وتكلفته، وكذلك الكميات المتوفرة من الذهب. كما يعد البنك المركزي الوسيلة التي تستطيع الدولة من خلالها التحكم في عرض النقود من خلال آلية المضاعف النقدي مما يؤثر على قدرة البنوك التجارية (القانونية) على إنشاء الائتمان أو إصدار النقود القانونية (السيد علي واخرون ، مصدر سابق ذكره، ص ٢٩٨)

هـ - تطور النظام المالي: مع تطور النظم المالية فإنها تؤدي إلى خلق أنواع جديدة من الأصول المالية، مثل أشباه النقود، وكذلك دخول رؤوس الأموال الجديدة والأجنبية في الاستثمار. (محمد الفاتح، ٢٠١٨،ص٦٩)

٢-مفهوم التضخم :

تعريف التضخم والذي يركز على مظاهره وآثاره، فهو الاتجاه السائد بين معظم الاقتصاديين الذي ينظر إلى التضخم على أنه ارتفاع مستمر وملموس(Sustainer) في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة .(اكرم حداد، ٢٠٠٥،ص١٩٥) بينما عرف الاقتصادي الفرنسي (James) التضخم بأنه زيادة الطلب على السلع مقارنة بإمكانات العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض متزايد في العملات الأجنبية للبلاد. ويتفق معه أيضاً الاقتصادي الفرنسي (flamant) في هذا الاتجاه، فالتضخم له حركة تصاعدية للأسعار تتسم بالشمولية. وينشأ القصور النسبي في العرض السلعي مقارنة بالطلب.

وكان هناك جدل واسع بين الاقتصاديين و من بينهم (Keynes)حول إعطاء تعريف واضح للتضخم. وهناك من عرفه بأنه "ارتفاع متواصل أو مستمر في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية معينة (شندي ، الخضر،٢٠١٦،ص٩) كما أن من بين التعريفات الشائعة للتضخم أنه "ملاحقة أموال كثيرة لعدد قليل من السلع المتداولة، فترتفع الأسعار". يتم تعريف التضخم أيضا. بأنه الزيادة في إجمالي الطلب على إجمالي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

العرض.(الخطيب ، عبد العزيز،٢٠١٣،ص٢٥٥). كما يعرف التضخم هو عدم التوازن بين العرض والطلب على النقود. ولذلك فإن ظاهرة فائض المعروض النقدي هي المسؤولة عن ظاهرة التضخم من خلال زيادة متوسط حصة وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي في كمية النقود المتداولة. .(معلة ،٢٠١٧،١٨٢)

المبحث الثاني

تحليل و قياس اثر بعض متغيرات السياسة المالية في مؤشر السوق في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢)

اولاً: تحليل واقع عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢)

من خلال تحليل التغيرات في عرض النقد M2 للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢) نلاحظ ان عرض النقد اخذ بالارتفاع اذ بلغ (١٢٢٥٤) مليار دينار في ٢٠٠٤ الى ان وصل الى (١٤٦٨٤) مليار دينار في عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو سنوي (١٩,٨٣٪) واستمر بالارتفاع التدريجي الى عام ٢٠١٤ حيث بلغ عرض النقد (٩٠٧٢٨) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٣,٤٧٪) وذلك نتيجة سياسة نقدية توسعية من قبل البنك المركزي العراقي وذلك نتيجة ارتفاع عائدات النفط من الدولار، ، وفي عام ٢٠١٦ عاد عرض النقد الواسع للارتفاع ليصل الى (٨٨٠٨٢) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٦,٦٤٪) نتيجة للزيادة الحاصلة في عرض النقد الضيق و الودائع الاخرى ، حيث واصل عرض النقد الواسع بالارتفاع خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٢) حيث بلغ في تلك الاعوام (٩٢٨٥٧،٩٥٣٩١،١٠٣٤٤١،١١٩٩٠٦،١٣٩٨٨٦،١٦٨٢٩١،) كما بلغت معدلات النمو السنوي (٥,٤٢٪،٢,٧٣٪،٨,٤٤٪،١٥,٩٢٪،١٦,٦٦٪،٢٠,٣٪) نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية وارتفاع حصيلة الايرادات النفطية وكذلك استقرار الظروف الامنية ورفع حجم الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي مقابل العملة العراقية من اجل الحفاظ على استقرار اسعار الصرف للدينار العراقي

تطور عرض النقد الواسع ومعدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الجدول (١)

السنوات	معدل التضخم	عرض النقد الواسع (M2)	معدل النمو السنوي%
2004	26.9	12,254	_
2005	36.9	14,684	19.83
2006	53.2	21,080	43.55
2007	30.8	26,956	27.87
2008	2.66	34,920	29.54
2009	-2.8	45,438	30.12
2010	2.45	60,386	32.9
2011	5.6	72,180	19.53
2012	6.05	75,466	4.55
2013	1.85	87,679	16.18
2014	2.24	90,728	3.47
2015	1.43	82,595	-8.96
2016	0.5	88,082	6.64
2017	0.19	92,857	5.42
2018	0.38	95,391	2.73
2019	-0.19	103,441	8.44
2020	0.57	119,906	15.92
2021	6	139,886	16.66
2022	5	168,291	20.3

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء و الابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) واحتساب معدلات النمو من قبل الباحث وفق الصيغة ، معدل النمو = (السابقة السنة-الحالية السنة)/(السنة السابقة)*١٠٠

ثانياً : تحليل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي يعاني منها معظم دول العالم ، اذ يعبر عن حالة عدم التوازن بين حالة العرض و الطلب في الاقتصاد ، اذ ان الاقتصاد العراقي شهد في العقود الماضية ولحد الان موجات تضخمية الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعار الكثير من السلع و الخدمات نحو الزيادة المستمرة وعدم الاستقرار ، حيث استمر معدل التضخم بالارتفاع حتى بلغ عام ٢٠٠٤ (٢٦,٩٪) الى ان وصل عام ٢٠٠٦ الى (٥٣,٢٪) بسبب تدهور الوضع الامني الذي ادى الى ضعف كبير في القدرة الانتاجية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وارتفاع الطلب مقارنة بمعدلات العرض المنخفضة على الرغم من ارتفاع حجم الاستيرادات و الانفتاح الاقتصادي ، وعلى خلاف الاعوام السابقة شهد معدل التضخم في عام ٢٠٠٩ انخفاضا وحقق نمواً سالبا بلغ (٢,٨-%) بسبب الازمة المالية وتراجع مستوى النشاط العالمي ومستوى الاسعار وكذلك بسبب الاجراءات المتناسقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و القضاء على التضخم و الكساد ، وتمثلت هذه الاجراءات بأتباع البنك المركزي سياسة انكماشية للحد من ظاهرة التضخم ، ثم ارتفع ليصل الى (٦,٠٥٪) عام ٢٠١٢ والسبب يعود الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً ، اذ بلغت عام ٢٠١٣ (١,٨٥٪) الى ان وصل الى (١,٤٣٪) عام ٢٠١٥ والسبب يعود الى زيادة المعروض النفطي وانخفاض الطلب العالمي على النفط وارتفاع اسعار الدولار ، كذلك لتداعيات الازمة المالية العالمية التي اصابت الاقتصاد العالمي والتي ادت الى انخفاض اسعار السلع المستوردة و نجاح السياسة النقدية في المتمثلة في البنك المركزي على احتواء التضخم وتوفير استقرار عالي في سوق الصرف عن طريق مزاد العملة ، ، و في عام ٢٠١٩ استمرت معدلات التضخم بالانخفاض حتى بلغ (٠,١٩٪-) وهو معدل سالب يدل على عدم وجود تضخم خلال العام بعدها بلغ (٠,٥٧٪) في عام ٢٠٢٠ والسبب يعود الى سياسة التقشف التي اعتمدتها السياسة النقدية و المالية وتخفيض سعر صرف العملة المحلية امام الدولار اذ بلغ سعر الصرف الدينار العراقي الواحد (١٤٥٠) بعدما كان يبلغ (١٢٠٠) فضلاً عن حالة الركود التي عاش فيها الاقتصاد العراقي بسبب تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية، اما في عام ٢٠٢١ فقد ارتفعت معدلات التضخم ارتفاع غير مسبوق و السبب يعود الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية والارتفاع الحاصل في نسبة الاستيرادات نتيجة تيقن الشارع العراقي من ثبات قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار عند (١٤٥٠) دينار لكل دولار وعدم الرجوع الى السعر السابق ، اما في عام ٢٠٢٢ بلغت معدلات التضخم (٤,٩٣٪) بسبب الاضطراب الحاصل في سلاسل التوريد العالمية والتي لم تنعكس في مجموعتي الطاقة و الغذاء فحسب بل اصبحت تتحكم في جميع انواع السلع و الخدمات الاخرى الاستهلاكية و الانشائية.(تقرير افاق الاقتصاد العراقي لسنوات متفرقة)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثالثا- تحليل مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢)

هناك العديد من مؤشرات في سوق العراق للأوراق المالية التي تستخدم في تحليل وتقيم ادائه وبالتالي معرفة الاتجاهات العامة للسوق ، و سنتطرق لهذه المؤشرات من اجل تحليل واقع هذا السوق .

الجدول (٢) تطور حركة مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية

السنوات	المؤشر العام لأسعار الاسهم	معدل النمو السنوي	مؤشر حجم التداول الكلي	معدل النمو السنوي	مؤشر القيمة السوقية	معدل النمو السنوي	مؤشر معدل الدوران	معدل النمو السنوي	مؤشر عدد الشركات	معدل النمو السنوي
2004	24.67	_	127950	_	1,715,503	_	7.5	_	80	_
2005	45.644	85	366809	186.7	3,160,104	84.2	11.6	54.66	85	6.25
2006	25.29	-44.6	146891	-59.95	1,948,548	-38.34	7.5	-35.3	93	9.41
2007	34.59	36.77	427367	190.9	2,128,868	9.25	20.07	167.60	94	1.08
2008	58.36	69.38	301350	-29.5	2,282,983	7.24	13.2	-34.2	94	0
2009	100.86	72.82	411,928	36.7	3,125,921	36.92	13.18	-0.15	91	-3.19
2010	100.98	0.12	400,360	-2.81	3,446,713	10.26	11.61	-13.52	85	-6.6
2011	136.03	34.7	941,198	135.09	4,930,232	43.04	19.09	64.42	87	2.35
2012	125.02	-8.09	893,825	-5.03	5,597,363	13.53	15.97	-16.34	85	-2.3
2013	113.15	-9.49	2,840,220	217.76	11,451,368	104.58	24.80	55.29	73	-14.11
2014	92	-18.69	898,316	-68.37	9,520,626	-16.86	9.43	-61.97	74	1.37
2015	730.56	-20.6	456,180	-49.22	8,503,943	-10.67	5.36	-43.16	76	2.7
2016	649.48	-11.1	515956	13.1	9,354,696	10	5.51	2.80	97	27.63
2017	580.54	-10.61	900154	74.46	10,721,116	14.6	8.40	52.45	101	4.12
2018	510.12	-12.13	466,477	-48.18	11,350,356	5.87	4.11	-51.07	103	1.98
2019	493.76	-3.31	284,914	-38.9	11,661,912	2.74	2.44	-40.63	102	-0.97
2020	508.03	2.89	330,385	15.96	14,033,415	20.33	2.35	-3.69	104	1.96
2021	569.2	12	812698	146	15,872,906	13.11	5.12	117.90	105	0.95
2022	585.95	2.94	521,519	-35.83	15,587,161	-1.8	3.34	-34.76	103	-1.9

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) واحتساب معدلات النمو من قبل الباحث وفقا للصيغة التالية معدل النمو =

$$\frac{\text{السنة الحالية – السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} * ١٠٠$$

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١-المؤشر العام لأسعار الاسهم :

يستخدم العراق هذا المؤشر بوصفه رقماً قياسياً لقياس حركة اسعار الاسهم لعينة من الشركات التي يتم تداول اسهمها بانتظام في السوق ، اذ يتم تثبيت اوزان جلسة الاساس وقياسها على انها ١٠٠٪ وبعدها يتم قياس المؤشر في كل جلسة استنادا الى مقارنة قيمته بقيمة الاساس ومن ثم مقارنة قيمته في جلسة اليوم بقيمته في الجلسة السابقة لتحديد نسبته وقيمة التغير. في عام ٢٠٠٤ بلغت قيمة المؤشر (٢٤,٦٧) كما بلغ عام ٢٠٠٥ (٤٥,٦٤) وبمعدل نمو سنوي (٨٥٪) واستمر بالانخفاض حتى بلغ عام ٢٠٠٦ ادنى مستوى له (٢٥,٢٩) وبمعدل نمو سنوي بالسالب (٤٤,٦-) وان الانخفاض في هذا المؤشر يعود لأسباب مختلفة منها عدم الاستقرار الامني وتفاقم عدد من المشكلات المرتبة بحياة المواطنين وتلكؤ اداء الكثير من الشركات المساهمة اضافة الى ذلك انخفاض اسعار النفط الخام وانخفاض كميات تصديره وكذلك حدوث الازمة الاقتصاد العالمي، وفي عام ٢٠٠٧ عاود المؤشر للارتفاع حيث بلغ (٣٤,٥٩) وبمعدل نمو بلغ (٣٦,٧٧٪) بعد تطبيق قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي يسمح للمستثمرين غير العراقيين بالتداول في سوق العراق للأوراق المالية وكذلك عودة الاسعار و كمية النفط المصدرة للارتفاع ، ، واستمر في الارتفاع التدريجي في قيمة مؤشر اسعار الاسهم ليصل الى (١٣٦,٠٣) في عام ٢٠١١ وبمعدل نمو بلغ (٣٤,٧٪) ويعكس هذا الارتفاع تحسن نشاط الاستثمار في الاوراق المالية ،(سوق الاوراق المالية ، التقرير السنوي لسنوات متفرقة) ومن ثم بدأت قيمة المؤشر بالانخفاض التدريجي خلال الاعوام (٢٠١٢،٢٠١٣،٢٠١٤) لتصل قيمته الى (٩٢) في عام ٢٠١٤ ويعود سبب هذا الانخفاض الكبير في قيمة المؤشر الى تدهور الوضع الامني و السياسي و الاقتصادي متمثلاً بالاعتداءات الارهابية التي شهدتها البلاد في هذا العام من قبل عصابات داعش الارهابية وتراجع اسعار النفط عالميا، استمر المؤشر بالانخفاض حتى عامي (٢٠٢٠،٢٠٢١) تبدء بالارتفاع التدريجي حيث بلغت معدلات النمو السنوي للمؤشر (٢,٨٩٪،١٢٪) بسبب ارتفاع في مستوى اسعار النفط وعودة الحياة الى طبيعتها وارتفاع الطلب العالمي على السلع بالإضافة الى ذلك ارتفاع عدد الشركات المتداولة في سوق الاوراق المالية الى (١٠٥) شركة اما في عام ٢٠٢٢ بلغ معدل النمو للمؤشر (٢,٩٤٪)(تقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢-مؤشر حجم التداول :

يقيس هذا المؤشر حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية ويعبر عن مدى سيولة السوق وتطوره ، ومن الملاحظ ان ارقام حجم التداول قد اخذت مساراً متذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض خلال مدة البحث . ففي سنة ٢٠٠٤ بلغ حجم التداول (١٢٧٩٥٠) مليون دينار (الطرفي،٢٠١١،٢٦٢)، اما في عام ٢٠٠٨ انخفض المؤشر الى (٣٠١٣٥٠) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٢٩,٥-%)، ومن ثم ارتفع حجم التداول في عام ٢٠٠٩ الى (٤١١٩٢٨) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٣٦,٧٪) ويعود سبب الارتفاع الى ادخال نظام التداول الالكتروني في السوق و ارتفاع عدد الجلسات التي وصلت الى خمس جلسات اسبوعيا (تقرير سوق العراق ،٢٠١٠،٥) واستمر المؤشر بالارتفاع حتى بلغ المؤشر في عام ٢٠١٣ حيث بلغ معدل النمو (٢١٧,٨٪) وهي اعلى نسبة ارتفاع خلال مدة البحث ويرجع سبب هذا الارتفاع الى (٣٨) شركة مساهمة في السوق بزيادة رؤوس اموالها وفقا لقرارات هيئاتها العامة كما ورد في تقرير هيئة الاوراق المالية في تلك السنة، وبعدها اخذ المؤشر بالتذبذب ارتفاعا و انخفاضا في الاعوام (٢٠١٨،٢٠١٧،٢٠١٦) وبمعدلات نمو بلغت (١٣,١٪،٧٤,٤٦٪،٤٨,١٨-%) ، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغ مؤشر حجم التداول (٢٨٤٩١٤) مليون وبمعدل نمو في السالب بلغ (٣٨,٩-%) يعود سبب لانخفاض الى الاحداث جائحة كورونا الذي مر بها البلد وانخفاض اسعار النفط عالميا ، وفي عام ٢٠٢١ فقد ارتفع مؤشر التداول الى (٨١٢٦٩٨) مليون دينار يعود سبب الارتفاع الى انفتاح البلاد و تخفيف اجراءات قيود فايروس كورونا وزيادة نسبة التلقيح بين المواطنين العراقيين بالإضافة الى تحسن النشاط الاقتصادي داخل البلد (تقرير الاستقرار المالي،٢٠٢١،٤٦) ، اما في عام ٢٠٢٢ فقد انخفضت قيمة المؤشر حيث بلغت (٥٢١٥١٩) مليون دينار وبمعدل نمو بالسالب بلغ (٣٥,٨٣-%).

٣-مؤشر القيمة السوقية :

تعبر مؤشر القيمة السوقية عن القيمة الكلية للأوراق المالية المدرجة في سوق الاوراق المالية ، لذا فان ارتفاع القيمة السوقية دليل على اتساع حجم السوق ، في عام ٢٠٠٤ بلغت القيمة السوقية (١٧١٥٥٠٣) مليون دينار وبعد ذلك ارتفعت القيمة السوقية، وفي عام ٢٠١٣ (١١٤٥١٣٦٨) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٠٤,٥٨٪) حيث يعود سبب الارتفاع الى قيام (٣٨) شركة مساهمة بزيادة رؤوس اموالها

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اضافة الى ذلك تحسن الوضع الامني و اضافة قطاع جديد في التداول و المتمثل بقطاع الاتصالات وتطبيق قانون الاستثمار الذي شجع دخول الشركات الاجنبية، واستمرت القيمة السوقية بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا حتى بلغت عام ٢٠١٧ (١٠٧٢١١١٦) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٤,٦٪) ، كما استمرت القيمة السوقية في الارتفاع حتى بلغت عام ٢٠٢٠ (١٤٠٣٣٤١٥) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٢٠,٣٣٪) بسبب الاستقرار الامني و تحسن الوضع الاقتصادي للبلد و التمكن من تحرير المناطق المغتصبة من قبل العصابات الارهابية وزيادة ثقة المستثمرين بالسوق نتيجة لزيادة عدد الشركات المتداولة في السوق حيث بلغت (١٠٤) شركة ، اما في عام ٢٠٢١ بلغت القيمة السوقية (١٥٨٧٢٩٠٦) مليون دينار نتيجة استمرار نشاط السوق واجراءاته في تنظيم التداول واجراءات مراكز الايداع ونشاط هيئة الاوراق المالية في متابعة الشركات المساهمة والافصاح عن مراكزها المالية (مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لسنة ،٢٠٢١،١١)، اما في عام ٢٠٢٢ انخفضت القيمة السوقية بشكل طفيف حيث بلغت (١٥٥٨٧١٦١) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١,٨-%).

٤-مؤشر معدل دوران الاسهم :

يوضح هذا المؤشر السيولة المالية للسوق ، ويعتمد هذا المؤشر على حجم التداول في السوق وعلى القيمة السوقية فاذا ارتفع حجم التداول بمعدل اعلى من ارتفاع القيمة السوقية فان قيمة المؤشر سترتفع و بالعكس ، في عام ٢٠٠٤ بلغت قيمة المؤشر (٧,٥٪) ثم اخذ هذا المؤشر بالارتفاع حتى بلغ عام ٢٠٠٧ (٢٠,٠٧٪) وبمعدل نمو بلغ (١٦٧,٦٪) مما يدل على ارتفاع السيولة السوق لان حجم التداول ارتفع بمعدل يفوق معدل النمو في القيمة السوقية ثم انخفض عام ٢٠٠٨ الى (١٣,٢٪) وبمعدل نمو بالسالب بلغ (٣٤,٢-%) ، اما في عام ٢٠١٤ انخفضت قيمة المؤشر الى (٩,٤٣٪) وبمعدل نمو بالسالب بلغ (٦١,٩٧-%) واستمر المؤشر بالانخفاض التدريجي حتى بلغ ادنى مستوياته عام ٢٠٢٠ حوالي (٢,٣٥٪) وبمعدل نمو بلغ (٣,٦٩-%) والسبب يعود الى ارتفاع القيمة السوقية بمعدل اعلى من ارتفاع حجم التداول ، اما في عام ٢٠٢١ عاود المؤشر بالارتفاع حيث بلغ (٥,١٧٪) وبمعدل نمو بلغ (١١٧,٩٠٪) ، وفي عام ٢٠٢٢ بلغت قيمة المؤشر (٣,٣٤٪) وبمعدل نمو بالسالب بلغ (٣٤,٧٦-%).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٥-مؤشر عدد الشركات :

شهد هذا المؤشر وضعاً متذبذبا خلال مدة البحث ، اذ ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من (٨٠) شركة سنة ٢٠٠٤ الى (١٠٣) شركة في عام ٢٠٢٢ وشهدت تلك الفترة اضافة عدد من الشركات الى السوق ، و في عام ٢٠٠٨ بلغ عدد الشركات في سوق العراق للأوراق المالية (٩٤) ويعود سبب هذا الارتفاع الى تحسن الوضع الامني بالإضافة الى تحسن الظروف الاقتصادية وزيادة حجم التداول ، اما في سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ انخفض عدد الشركات المدرجة في السوق الى (٩١) و (٨٥) شركة على التوالي وبمعدل نمو بالسالب بلغ (٣,١٩-%) و (٦,٦-%) ويعود سبب الانخفاض الى الازمة العالمية التي امتدت اثارها حتى عام ٢٠٠٩ والتي ادت الى نقص في السيولة و الثقة وكذلك الاضطرابات السياسية التي استمرت حتى النصف الثاني من عام ٢٠١٠ ، اما في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بلغ لأدنى مستوياته حيث انخفض عددها الى (٧٣) و (٧٤) شركة وبمعدل نمو نمو بالسالب بلغ (١٤,١١-%) و (١,٣٧٪) ويعود السبب لما مر به الاقتصاد العراقي من ازمات في تلك الفترة وكان ابرزها تردي الوضع السياسي و الامن الداخلي و سقوط عدة مناطق في يد العصابات الارهابية بالإضافة الى انخفاض اسعار النفط الخام عام ٢٠١٤ ، ثم بعدها اخذ المؤشر بالارتفاع التدريجي حتى بلغ عام ٢٠٢١ عدد الشركات في السوق (١٠٥) شركة وبمعدل نمو بلغ (٠,٩٥٪) ثم عاود للانخفاض عام ٢٠٢٢ حيث بلغ (١٠٣) شركة وبمعدل نمو بلغ (١,٩ -%) ويرجع سبب هذا الارتفاع و الانخفاض في المؤشر نتيجة لأضافه وشطب عدد من الشركات المسجلة في السوق لعد افصاحها عن بياناتها المالية الى ديوان الرقابة المالية السنوية ،

الاطار العملي

اولاً :ترميز وتوصيف المتغيرات –

من اجل استخراج النتائج التي تهدف الدراسة الى قياسها يستوجب علينا ان نقوم بمجموعة من الرموز

التي تصف المتغيرات الداخلة في هذه الدراسة والتي تنعكس في ابعاد وفقرات المتغيرات الذي يكمن في بيان وبناء تصور واضح للقارئ وا تجاه النتائج التي توصلت اليها الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السياسة المالية (العامة) (المتغيرات المستقلة)			موشر السوق (المتغيرات المعتمدة)	
السياسة النقدية	X1	عرض النقد	حجم التداول الكلي	Y1
			المؤشر العام للسوق	Y2
			القيمة السوقية	Y3
	X2	معدل التضخم	معدل دوران الاسهم	Y4
			عدد الشركات	Y5

اولا: اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)

يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات المعاصرة وأكثر الطرق استعمالاً في اختبار البيانات الذي يعمل على تحديد الاستقرارية من عدمها لسلسلة زمنية جاء هذا الاختبار لتلافي القصور في اختبار ديكي– فولر البسيط الذي يقوم على افتراض إن(u_t) لا يعاني من مشكلة الارتباط أي تكون غير مرتبطة فيما بينها إلا إن الواقع يبين إن الاخطاء قد تكون مرتبطة فيما بينها أما عكس ذلك فإن النتائج تكون غير دقيقة ولغرض التخلص من مشكلة الارتباط يتم استعمال اختبار ديكي –فولر الموسع(ADF). ، وكذلك استقرارية السلسة وسيتم اختبار السلسلة الزمنية من أجل التأكد من إن الارتباط بين متغيرات البحث هو ارتباط حقيقي.

ويمكن توضيح نتائج اختبار (Dickey-Fuller test) : من خلال الجدول التالي :

جدول (١) لاختبار استقراريه لمتغيرات الدراسة باستخدام Augmented Dickey-Fuller test

The Variables			the test in	Test critical values:			P-Value	t-statistics
				10%	5%	1%		
السياسة النقدية	عرض النقد	X1	The Level	-2.67	-3.05	-3.89	0.99	0.75
			The First Difference	-2.67	-3.05	-3.89	0.70	-1.07
			The second Difference	-2.69	-3.10	-4.00	0.00	-0.75
	معدل التضخم	X2	The Level	-2.67	-3.07	-3.92	0.00	-13.40
			The First Difference					
			The second Difference					

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

The Variables		the test in	Test critical values:			P-Value	t-statistics
			10%	5%	1%		
حجم التداول الكلي	Y1	The Level	-2.66	-3.04	-3.86	0.04	-3.10
		The First Difference	-2.67	-3.05	-3.89	0.00	-5.81
		The second Difference					
المؤشر العام للسوق	Y2	The Level	-2.66	-3.04	-3.86	0.65	-1.21
		The First Difference	-2.67	-3.05	-3.89	0.00	-4.57
		The second Difference					
القيمة السوقية	Y3	The Level	-2.66	-3.04	-3.86	0.91	-0.30
		The First Difference	-2.67	-3.05	-3.89	0.00	-4.78
		The second Difference					
معدل دوران الاسهم	Y4	The Level	-2.66	-3.04	-3.86	0.25	-2.10
		The First Difference	-2.67	-3.05	-3.89	0.00	-6.37
		The second Difference					
عدد الشركات	Y5	The Level	-2.66	-3.04	-3.86	0.61	-1.29
		The First Difference	-2.67	-3.05	-3.89	0.05	-3.07
		The second Difference					

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ بان المتغير المستقل (عرض النقد) نجد بان السلسة الاصلية كانت مستقرة كما تبينه قيمة (P-Value) والتي كانت تساوي (0.00) . فيما يخص المتغير المستقل (معدل التضخم) نجد بان السلسلة الاصلية كانت غير مستقرة لكنها استقرت بعد اخذ الفرق الاول للسلسة و كما تبينه قيمة (P-Value) والتي كانت تساوي (0.00) كذلك نلاحظ بان المتغير المعتمد (حجم التداول الكلي) يعاني من عدم استقرار السلسلة الاصلية للبيانات وحتى بعد اخذ الفرق الاول , لكن تم تحقيق الاستقرارية بعد اخذ الفرق الثاني للسلسلة الزمنية و كما مبين من قيمة (P-Value) و التي كانت تساوي (0.00) .اما المتغير المعتمد (المؤشر العام للسوق) فنلاحظ بان السلسلة الاصلية كانت مستقرة عند الفرق الاول للبيانات و كما تبينه قيمة (P-Value) والتي كانت تساوي (0.00) . بالنسبة للمتغير المتغير المعتمد (القيمة السوقية) فنلاحظ بان السلسلة الاصلية كانت مستقرة عند الفرق الاول للبيانات و

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

كما تبينه قيمة (P-Value)) والتي كانت تساوي (٠.0 ,). بالنسبة للمتغير المعتمد (معدل دوران الاسهم) فنلاحظ بان السلسلة الاصلية كانت مستقرة عند الفرق الاول للبيانات و كما تبينه قيمة (P-Value)) والتي كانت تساوي (٠.0 ,). بالنسبة للمتغير المعتمد (عدد الشركات) فنلاحظ بان السلسلة الاصلية كانت مستقرة عند الفرق الاول للبيانات و كما تبينه قيمة (P-Value)) والتي كانت تساوي (٠,٠٥ ,).

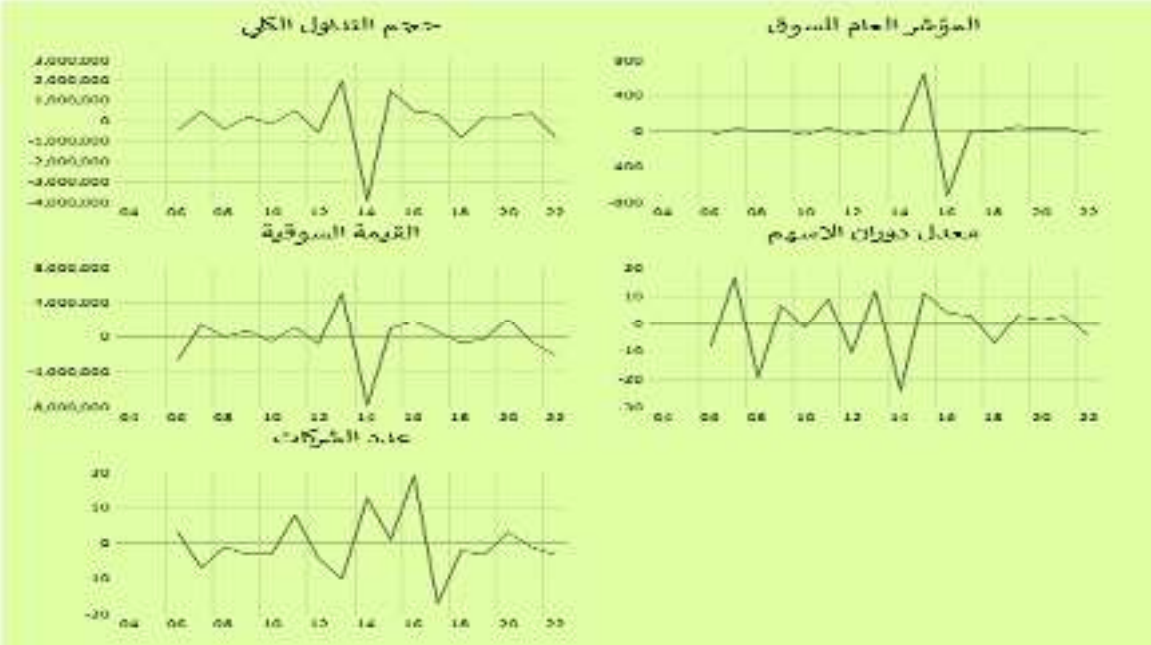

شكل (١) رسم المتغيرات المعتمدة بعد تحقيق الاستقرارية

اختبار فرضيات البحث :-

يهدف هذا المحور الى اختبار فرضيات البحث من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية الملائمة، لذلك تم التركيز على الاختبارات الإحصائية المستخدمة في البحث وخطوات التحليل الإحصائي والاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة الذي يتضمن استعمال أسلوب تحليل الانحدار

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(Simple-Regression) لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (**مؤشر السوق**) والمتغير المستقل السياسة المالية (العامة) ، كما وتم استعمال البرنامج الإحصائي Eviews (10) لتحليل البيانات إحصائياً، فضلاً على ذلك تم حساب معامل الارتباط بين المتغير المستقل(السياسة المالية) والتابع(مؤشر السوق)، لمعرفة التأثير المعنوي. وكذلك تم حساب معامل التحديد (R^2) والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات على المتغير التابع. وكذلك تم استخدام اختبار (T-Test) :- ويتم من خلاله اختبار معنوية كل معلمة الانحدار T عند ٠,٠٥

١-١ اختبار فرضيات الدراسة :

اختبار الارتباطات لفرضيات الدراسة

سوف نقوم في هذا المبحث باختبار علاقات الارتباط للمحاور المستخدمة في دراستنا وذلك من خلال استخراج قيم معامل الارتباط (Pearson) بين محاور الدراسة. من خلال استخدام البرنامج الاحصائي Eviews واختبار معنوية ذلك الارتباط في سبيل الحكم بمعنويتها او عدمها , وقد قسمت الباحث فرضيات الارتباط كالاتي:

الفرضية الرئيسية الاولى اختبار علاقة الارتباط بين محور السياسة النقدية و محور مؤشر السوق.

الفرضية الفرعية الاولى

الفرضية الرئيسية الثانية اختبار علاقة الارتباط بين محور السياسة النقدية و محور مؤشر السوق.

الفرضية الفرعية الاولى اختبار علاقة الارتباط بين محور عرض النقد و محور مؤشر السوق.

اولاً: اختبار علاقة الارتباط بين (عرض النقد و حجم التداول الكلي)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير عرض النقد و حجم التداول الكلي

H0 .:لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و حجم التداول الكلي

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و حجم التداول الكليH1 :.

من خلال الجدول رقم (١) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (حجم التداول الكلي) يرتبط بارتباط طردي قوي مع المتغير المستقل (عرض النقد) حيث كانت قيمته (٠,٦٨)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانياً: اختبار علاقة الارتباط بين (عرض النقد و المؤشر العام للسوق)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير عرض النقد و المؤشر العام للسوق

H0:لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و المؤشر العام للسوق.

H1 :توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و المؤشر العام للسوق.

من خلال الجدول رقم (١) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (المؤشر العام للسوق) يرتبط بارتباط طردي قوي مع المتغير المستقل (عرض النقد) حيث كانت قيمته (٠,٢٥)

ثالثاً: اختبار علاقة الارتباط بين (عرض النقد و القيمة السوقية)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير عرض النقد و القيمة السوقية

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و القيمة السوقية.

H1 :توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و القيمة السوقية.

من خلال الجدول رقم (١) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (القيمة السوقية) يرتبط بارتباط طردي قوي مع المتغير المستقل (عرض النقد) حيث كانت قيمته (٠,٧٥).

رابعاً: اختبار علاقة الارتباط بين (عرض النقد و معدل دوران الاسهم)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير عرض النقد و معدل دوران الاسهم

H0:لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و معدل دوران الاسهم.

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و معدل دوران الاسهم.

من خلال الجدول رقم (1) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (معدل دوران الاسهم) يرتبط بارتباط طردي قوي مع المتغير المستقل (عرض النقد) حيث كانت قيمته (٠,٩٥)

خامساً: اختبار علاقة الارتباط بين (عرض النقد و عدد الشركات)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير عرض النقد و عدد الشركات

H0 :لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و عدد الشركات.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

H1 :توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عرض النقد و عدد الشركات.

من خلال الجدول رقم (١) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (عدد الشركات) يرتبط بارتباط عكسي متوسط مع المتغير المستقل (عرض النقد) حيث كانت قيمته (٠,٤٣)

الفرضية الفرعية الثانية اختبار علاقة الارتباط بين محور معدل التضخم و محور مؤشر السوق.

اولاً: اختبار علاقة الارتباط بين (معدل التضخم و حجم التداول الكلي)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير معدل التضخم و حجم التداول الكلي

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و حجم التداول الكلي.

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و حجم التداول الكلي.

من خلال الجدول رقم (١) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (حجم التداول الكلي) يرتبط بارتباط عكسي قوي مع المتغير المستقل (معدل التضخم) حيث كانت قيمته (-٠,٦٠)

ثانياً: اختبار علاقة الارتباط بين (معدل التضخم و المؤشر العام للسوق)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير معدل التضخم و المؤشر العام للسوق

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و المؤشر العام للسوق.

H1 :توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و المؤشر العام للسوق.

من خلال الجدول رقم (١) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (المؤشر العام للسوق) يرتبط بارتباط عكسي ضعيف مع المتغير المستقل (معدل التضخم) حيث كانت قيمته (٠,٢٩ -)

ثالثاً: اختبار علاقة الارتباط بين (معدل التضخم و القيمة السوقية)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير معدل التضخم و القيمة السوقية

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و القيمة السوقية.

H1 :توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و القيمة السوقية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

من خلال الجدول رقم (١) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (القيمة السوقية) يرتبط بارتباط عكسي قوي مع المتغير المستقل (معدل التضخم) حيث كانت قيمته (٠,٥١-)

رابعاً: اختبار علاقة الارتباط بين (معدل التضخم و معدل دوران الاسهم)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير معدل التضخم و معدل دوران الاسهم

H0:لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و معدل دوران الاسهم.

H1:توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و معدل دوران الاسهم.

من خلال الجدول رقم (١) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (معدل دوران الاسهم) يرتبط بارتباط عكسي قوي مع المتغير المستقل (معدل التضخم) حيث كانت قيمته (٠,٥٤-)

خامساً: اختبار علاقة الارتباط بين (معدل التضخم و عدد الشركات)

لاختبار علاقة الارتباط بين متغير معدل التضخم و عدد الشركات

H0:لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و عدد الشركات.

H1:توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و عدد الشركات.

من خلال الجدول رقم (١) الذي يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات المعتمدة , نلاحظ بان المتغير المعتمد (عدد الشركات) يرتبط بارتباط عكسي ضعيف مع المتغير المستقل (معدل التضخم) حيث كانت قيمته (٠,١١-) .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (٢) يمثل مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

Corr.		السياسة النقدية	
		عرض النقد	معدل التضخم
مؤشر السوق	حجم التداول الكلي	0.68	-0.60
	المؤشر العام للسوق	0.25	-0.29
	القيمة السوقية	0.75	-0.51
	معدل دوران الاسهم	0.95	-0.54
	عدد الشركات	-0.43	0.11

الفرضية الرئيسية الثانية اختبار الاثر بين محور السياسة النقدية و محور مؤشر السوق .

الفرضية الفرعية الاولى اختبار الاثر بين محور عرض النقد و محور مؤشر السوق .

اولاً: اختبار الاثر بين (عرض النقد و حجم التداول الكلي)

الفرضية الاولى :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد على حجم التداول الكلي وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و حجم التداول الكلي.

H1: توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و حجم التداول الكلي.

وقد تم حساب دالة انحدار متغير حجم التداول الكلي (متغير معتمد) على عرض النقد (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (٣) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد الاول (حجم التداول الكلي)

Dependent Variable: حجم التداول الكلي				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	368617.50	281122.60	1.31	0.21
عرض النقد	3.52	3.27	1.08	0.30
R-squared	0.06	Mean dependent var		633921.20
F-statistic	1.16	Durbin-Watson stat		1.48
Prob(F-statistic)	0.30			

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

من خلال الجدول رقم (٣) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد (حجم التداول الكلي) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (٣,٥٢) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل كانت (٠,٣٠) وهي اكبر من ٠,٠٥ وهي غير معنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,٠٦). اما بالنسبة لقيمة اختبار F فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (١,١٦) والتي هي اصغر من القيمة الجدولية وهذا يدل على عدم معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٣٠) و التي تكون اكبر من ٠,٠٥ .

الفرضية الثانية :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد على المؤشر العام للسوق وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و المؤشر العام للسوق.

H1: توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و المؤشر العام للسوق.

وقد تم حساب دالة انحدار متغير المؤشر العام للسوق (متغير معتمد) على عرض النقد (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (٤) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد الاول (المؤشر العام للسوق)

Dependent Variable: المؤشر العام للسوق				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-57.31	84.59	-0.68	0.51
عرض النقد	0.00	0.00	4.67	0.00
R-squared	0.56	Mean dependent var		288.64
F-statistic	21.78	Durbin-Watson stat		0.97
Prob(F-statistic)	0.00			

من خلال الجدول رقم (٤) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد (المؤشر العام للسوق) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (٠,٠٠) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل (كانت (٠,٠٠) وهي اقل من ٠,٠٥ وهي معنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,٥٦) . اما بالنسبة لقيمة اختبار F

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (٢١,٧٨) والتي هي اكبر من القيمة الجدولية وهذا يدل على معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٠٠) و التي تكون اقل من ٠,٠٥

الفرضية الثالثة :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد على القيمة السوقية

وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و القيمة السوقية.

H1: توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و القيمة السوقية.

وقد تم حساب دالة انحدار متغير القيمة السوقية (متغير معتمد) على عرض النقد (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (٥) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد الاول (القيمة السوقية)

Dependent Variable: القيمة السوقة				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-489468.90	764415.60	-0.64	0.53
عرض النقد	108.71	8.89	12.23	0.00
R-squared	0.90	Mean dependent var		7704933.00
F-statistic	149.62	Durbin-Watson stat		1.06
Prob(F-statistic)	0.00			

من خلال الجدول رقم (٥) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد (القيمة السوق) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (١٠٨,٧١) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل (كانت (٠,٠٠) وهي اقل من ٠,٠٥ وهي معنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,٩٠). اما بالنسبة لقيمة اختبار F فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (١٤٩,٦٢) والتي هي اكبر من القيمة الجدولية وهذا يدل على معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٠٠) و التي تكون اقل من ٠,٠٥

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الفرضية الرابعة :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد على معدل دوران الاسهم وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و معدل دوران الاسهم.

H1: توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و معدل دوران الاسهم.

وقد تم حساب دالة انحدار متغير معدل دوران الاسهم (متغير معتمد) على عرض النقد (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (٦) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد الاول (معدل دوران الاسهم**)**

Dependent Variable: معدل دوران الاسهم				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.93	2.84	5.27	0.00
عرض النقد	0.00	0.00	-1.97	0.07
R-squared	0.19	Mean dependent var		10.03
F-statistic	3.89	Durbin-Watson stat		1.17
Prob(F-statistic)	0.07			

من خلال الجدول رقم (٦) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد (معدل دوران الاسهم) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (٠,٠٠) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل (كانت (٠,٠٧) وهي اكبر من ٠,٠٥ وهي غيرمعنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,١٩)) . اما بالنسبة لقيمة اختبار F فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (٣,٨٩) والتي هي اقل من القيمة الجدولية وهذا يدل على عدم معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٠٧) و التي تكون اكبر من ٠,٠٥ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الفرضية الخامسة :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد على عدد الشركات

وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و عدد الشركات.

H1 : توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير عرض النقد و عدد الشركات.

وقد تم حساب دالة انحدار متغير عدد الشركات (متغير معتمد) على عرض النقد (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (٧) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد الاول (عدد الشركات)

Dependent Variable: عدد الشركات				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	82.85	4.65	17.82	0.00
عرض النقد	0.00	0.00	2.04	0.06
R-squared	0.20	Mean dependent var		91.16
F-statistic	4.16	Durbin-Watson stat		0.50
Prob(F-statistic)	0.06			

من خلال الجدول رقم (٧) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (عرض النقد) و المتغير المعتمد (عدد الشركات) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (٠,٠٠) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل (كانت (٠,٠٧) وهي اكبر من ٠,٠٥ وهي غيرمعنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,١٩) . اما بالنسبة لقيمة اختبار F فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (٣,٨٩) والتي هي اقل من القيمة الجدولية وهذا يدل على عدم معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٠٧) و التي تكون اكبر من ٠,٠٥ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الفرضية الفرعية الثانية اختبار الاثر بين محور معدل التضخم و محور مؤشر السوق .

اولاً: اختبار الاثر بين (معدل التضخم و حجم التداول الكلي)

الفرضية الاولى :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم على حجم التداول الكلي وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و حجم التداول الكلي.

H1: توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و حجم التداول الكلي.

وقد تم حساب دالة انحدار متغير معدل التضخم (متغير معتمد) على معدل التضخم (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (٨) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد الاول (حجم التداول الكلي)

Dependent Variable: حجم التداول الكلي				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	739986.00	157868.20	4.69	0.00
معدل التضخم	-116.93	8865.61	-1.27	0.22
R-squared	0.09	Mean dependent var		633921.20
F-statistic	1.60	Durbin-Watson stat		1.55
Prob(F-statistic)	0.22			

من خلال الجدول رقم (٨) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد (حجم التداول الكلي) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (-٩٣.١١٦) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل كانت (٠,٢٢) وهي اكبر من ٠,٠٥ وهي غير معنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,٠٩). اما بالنسبة لقيمة اختبار F فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (١,٦٠) والتي هي اصغر من القيمة الجدولية وهذا يدل على عدم معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٣٠) و التي تكون اكبر من ٠,٠٥ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الفرضية الثانية :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم على المؤشر العام للسوق وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و المؤشر العام للسوق.

H1: توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و المؤشر العام للسوق.

وقد تم حساب دالة انحدار متغير المؤشر العام للسوق (متغير معتمد) على معدل التضخم (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (٩) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد الاول (المؤشر العام للسوق)

Dependent Variable: المؤشر العام للسوق				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	369.24	62.59	5.90	0.00
معدل التضخم	-8.52	3.51	-2.43	0.03
R-squared	0.26	Mean dependent var		288.64
F-statistic	5.88	Durbin-Watson stat		0.60
Prob(F-statistic)	0.03			

من خلال الجدول رقم (٩) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد (المؤشر العام للسوق) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (٥٢.٨-) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل كانت (٠,٠٣) وهي اقل من ٠,٠٥ وهي معنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,٢٦. اما بالنسبة لقيمة اختبار F فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (٥,٨٨) والتي هي اكبر من القيمة الجدولية وهذا يدل على معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٠٣) و التي تكون اقل من ٠,٠٥ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الفرضية الثالثة :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم على القيمة السوقية

وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و القيمة السوقية .

H1: توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و القيمة السوقية .

وقد تم حساب دالة انحدار متغير القيمة السوقية (متغير معتمد) على معدل التضخم (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (١٠) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد الاول (القيمة السوقية)

Dependent Variable: القيمة السوقية				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9325760.00	1140996.00	8.17	0.00
معدل التضخم	-171.10	64076.44	-2.68	0.02
R-squared	0.30	Mean dependent var		7704933.00
F-statistic	7.16	Durbin-Watson stat		0.34
Prob(F-statistic)	0.02			

من خلال الجدول رقم (١٠) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد (القيمة السوقية) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (١٠.١٧١-) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل كانت (٠,٠٢) وهي اقل من ٠,٠٥ وهي معنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,٣٠) . اما بالنسبة لقيمة اختبار F فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (٧,١٦) والتي هي اكبر من القيمة الجدولية وهذا يدل على معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٠٢) و التي تكون اقل من ٠,٠٥

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الفرضية الرابعة :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم على معدل دوران الاسهم وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و معدل دوران الاسهم.

H1: توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و معدل دوران الاسهم.

وقد تم حساب دالة انحدار متغير معدل دوران الاسهم (متغير معتمد) على معدل التضخم (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (١١) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد الاول (معدل دوران الاسهم**)**

Dependent Variable: معدل دوران الاسهم				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.58	1.77	5.40	0.00
معدل التضخم	0.05	0.10	0.48	0.64
R-squared	0.01	Mean dependent var		10.03
F-statistic	0.23	Durbin-Watson stat		0.95
Prob(F-statistic)	0.64			

من خلال الجدول رقم (١١) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد (معدل دوران الاسهم) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (٠.٠٥) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل كانت (٠,٤٦) وهي اكبر من ٠,٠٥ وهي غير معنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,٠١) .اما بالنسبة لقيمة اختبار F فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (٠,٢٣) والتي هي اقل من القيمة الجدولية وهذا يدل على عدم معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٦٤) و التي تكون اكبر من ٠,٠٥

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الفرضية الخامسة :- توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم على عدد الشركات

وهنا سيتم اولا اختبار الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و عدد الشركات .

H1: توجد علاقات اثر ذات دلالة معنوية بين متغير معدل التضخم و عدد الشركات .

وقد تم حساب دالة انحدار متغير عدد الشركات (متغير معتمد) على معدل التضخم (المتغير المستقل) وحصلنا على النتائج التالية

جدول (١٢) تقدير معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد الاول (عدد الشركات)

Dependent Variable: عدد الشركات				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	91.92	2.93	31.41	0.00
معدل التضخم	-0.08	0.16	-0.49	0.63
R-squared	0.01	Mean dependent var		91.16
F-statistic	0.24	Durbin-Watson stat		0.40
Prob(F-statistic)	0.63			

من خلال الجدول رقم (١٢) و الذي يبين تقدير معلمات معادلة الانحدار للمتغير المستقل (معدل التضخم) و المتغير المعتمد (عدد الشركات) فنلاحظ بان قيمة معلمة المتغير المستقل كانت تساوي (-٠٨.٠) , ونلاحظ كذلك بان القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغير المستقل كانت (٠,٦٣) وهي اكبر من ٠,٠٥ وهي غير معنوية , وكذلك نجد ان قيمة (R-squared) هي تساوي (٠,٠١). اما بالنسبة لقيمة اختبار F فنجد ان قيمة F المحسوبة هي (٠,٢٤) والتي هي اقل من القيمة الجدولية وهذا يدل على عدم معنوية النموذج و الذي يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لاختبار Prob(F-statistic) فهي كانت (٠,٦٣) و التي تكون اكبر من ٠,٠٥ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

الاستنتاجات

١. أظهرت النتائج القياسية والإحصائية و الاقتصادية المعبرة عن وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد والتضخم) ومؤشر السوق (المؤشر العام لأسعار الأسهم ،القيمة السوقية ،وحجم التداول، معدل دوران الاسهم وعدد الشركات).

٢. نستنتج ان البيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) كانت مستقرة عند الطرف الاول وهذا واضح من خلال قيم p-value

٣. نستنتج ان العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية و مؤشر السوق كانت علاقة طردية

التوصيات

١. ينبغي اتباع سياسة نقدية متكاملة من اجل ضمان الية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية ووضع اولويات لتشخيص المعوقات الاقتصادية ووضع الحلول المناسبة لها .

٢. يتعين على السلطات النقدية توفير قواعد بيانات إحصائية واقتصادية دورية أو سنوية مجمعة وفق المنهجيات الدولية، بالإضافة إلى التعاون الإحصائي مع الجهات الحكومية والمركزية مثل البنوك المركزية ووزارة التخطيط والمكاتب المركزية.

٣. ينبغي إجراء العديد من الدراسات المشابهة حول هذا الموضوع وفي الأسواق المالية الأخرى، حتى نتمكن من الحصول على نتائج علمية واضحة تعكس مدى تأثير متغيرات السياسة النقدية على مؤشرات الأسواق المالية سواء للدول النامية أو المتقدمة.

Resources

1- Labonte, Marc. "Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions," Congressional Research Services, USA, February 12, 2013, p 3.

2- Ali Kanaan, Nuqood, banking and monetary policy, first edition, Dar Al-Manhal, Beirut, 2012

3- Karl E. Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster; "Principles of macroeconomics", 10th ed, Pearson Education, Inc., USA, 2012

4- Mankiw, N. Gregory; "Principles of Macroeconomics", Sixth Edition, South-Western Cengage Learning, usa, 2012.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

5- Al-Affendi, Mohammed Ahmed, Monetary and Banking Economics, first edition, Rudamek Amman, Jordan, 2018

6- Ahmed, Bushra Abdul Bari (2013), "Estimating the impact of monetary and fiscal policies on the performance of commercial banks using Stepwise regression method", Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 3, No. 2, https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=83157

7- Abdul Hussein Jalil Al-Ghalibi, Kazim Saad Al-Araji, Fundamentals of Banking and Money, first edition, Dar Al-Nabras for Publishing and Distribution, Najaf Al-Ashraf, 2016.

8- Al-Sayed Ali, Abdul Moneim, Al-Issa, Nizar Saad Al-Din, Money, Banks and Financial Markets, first edition, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2004.

9- Mohammed Ahmed Al-Affendi, Macroeconomic Theory and Economic Policy, Academic Book Center, 2020, p. 83

10- Mohamed El Fateh Mahmoud El Maghraby, Money and Banking, Modern Academy of University Book, Cairo, Egypt, 2018

11- Akram Haddad, Mashhour Hathloul, Money and Banking, Dar Wael for Publishing and Distribution, first edition, Amman, Jordan, 2005

12- Adeeb Qasim Shandi, Nagham Hamid Abdul Khader, "Measuring the relationship between money supply and economic stability indicators in Iraq for the period (1980-2013)" Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 21, 2016, p. 9

13- Khalid Shehata Al-Khatib, Ahmed Zuhair Shamiya, Foundations of Public Finance, third edition, for publication and distribution, Dar Wael, Amman, 2007.

14- Haloub Maallah, Macroeconomics in the light of contemporary economic theories, first edition, New Hope Press for printing and publishing, Damascus, Syria, 2017

15- Yas, Asmaa Khudair (2013), Analysis of inflation rates in Iraq for the period (2010-2000), Journal of Baghdad College of Economic Sciences, No. 36, Administrative Technical College, Baghdad.

16- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Statistical Bulletin for the years (2004-2022(

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

17- Iraqi Economic Outlook Report, Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Modeling and Forecasting Department, for the years (2004-2022(
18- Al-Tarfi, Fawzi Hussein Sahib, The effects of monetary policy on stock returns in the Iraq Stock Exchange as a model for the period "2004-2010" Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 14 No. 3 Al-Qadisiyah, 2011
19- Unified Arab Economic Report, Arab Monetary Fund, 2022
20- Central Bank of Iraq, Annual Economic Report 2004
21- Central Bank of Iraq, Annual Economic Report 2005
22- Central Bank of Iraq, Annual Economic Report 2006
23- Central Bank of Iraq, Annual Economic Report (2010-2016)
24- Central Bank of Iraq, Annual Economic Report 2022
25- Iraqi Economic Outlook Report, Central Bank of Iraq, First Quarter 2022
26- Securities Market, Annual Report for the years (2004 – 2022)
27- Financial Integrity Report, Central Bank of Iraq (2021)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.